الإقتصاد الجزائري بين حتمية تبني إستراتيجية للتنويع أوالإرتهان لتقلبات أسعار البترول

Algerian economy is among the imperatives of adopting a strategy of diversification or dependence on oil price fluctuations.

محمد ميلود قاسمي*	فاتح جاري
طالب دكتوراه	أستاذ التعليم العالي
m.kasmi@univ-boumerdes.dz	f.djari@univ-boumerdes.dz
مخبر أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الإقتصادية الدولية جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

تاريخ الإيداع:2020/11/28 تاريخ القبول: 2020/12/22 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية لتبيان مستوى التنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل أزمة إنهيار أسعار البترول، حيث سيتم حساب التنويع الإقتصادي على مستوى الناتج المحلي الإجمالي وفق مؤشر هرفندال-هرشمان، وتبين من النتائج أن نسب التنويع الإقتصادي السائد في الجزائر وللفترة 2010-2019 هو مرهون بالتغيرات الحاصلة في أسعار البترول، حيث يأخذ مؤشر هرفندال-هرشمان نسب عالية بالموازاة مع إرتفاع أسعار البترول وهذا قبل أزمة منتصف 2014 أما بعدها وعلى إمتداد فترة التحليل شهد هذا المؤشر نسب لم تقل عن 0.20 وهذا راجع لسببين أولهما هو تراجع مساهمة قطاع المحروقات وثانيهما إلى ضعف مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاعي الصناعة والفلاحة.

الكلمات المفتاحية : الإقتصاد الجزائري، التنويع الإقتصادي، أسعار البترول، مؤشر هرفندال-هرشمان.

تصنيف Jel : A10 ، D00 .

Abstract:

This paper aims to show the level of economic diversification in Algeria in the light of the oil price collapse, where economic diversification will be calculated at the level of GDP according to the Hervendal-Hirschmann index, and the results of this study show that the ratios of economic diversification prevailing in Algeria and for the period 2010-2 019 is subject to changes in oil prices, where the Hervendal-Hirschmann index takes high proportions in parallel with the rise in oil prices and this is before the crisis of mid-2014, after that and then throughout the period of analysis saw ratios not less than 0.20 and this The first is due to the decline in the contribution of the hydrocarbon sector and the second to the weak contribution of other sectors, particularly industry and agriculture.

Key words : The Algerian economy, economic diversification, oil prices, Hervendal-Hirschmann index.

JEL Classification Codes: A10, D00.

*المؤلف المراسل

مقدمة

يقول "جون فرونسوا دوفإن " رئيس بعثة صندوق النقد الدولي المعنية بالجزائر" لخلق المزيد من فرص العمل وزيادة النمو الإحتوائي، ينبغي أن تقوم السلطات الجزائرية بتحويل نموذج النمو الإقتصادي الجزائري الذي تقوده الدولة ويعتمد على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص ويتطلب مثل هذا التحول جدول أعمال طموح للإصلاح الهيكلي". (صندوق النقد الدولي، 2016) ويظهر في ظل الواقع الاقتصادي الذي نشهده اليوم والذي بات محسوسا من قبل عامة الأفراد، وهو ما يتعرض له الإقتصاد الجزائري من هزات جراء التقلبات الحادة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، بات التنويع الإقتصادي ضرورة بالنسبة لإقتصاديات الدول التي تمثل فيها الموارد الطبيعية (البترول) الأغلبية في هيكل إيراداتها، وصادراتها وهيكل الناتج المحلي الإجمالي، مما يرهن عملية التنمية على هذا القطاع الذي لا تملك معظم الدول المنتجة له حق تسعير مخرجاته، و إضافة إلى ذلك عدم الإستقرار المالي وإرتفاع نسبة الضغط الضريبي على القطاعات الأخرى من جراء انخفاض أسعار البترول وهذا محاولة من الحكومة درء إنخفاض عائدات البترول، زد إلى ذلك هشاشة القطاعات الأخرى التي تتميز بضعف مساهمتها في الناتج المحلي الخام والعمالة، وهو ما يبن هشاشة التنويع الإقتصادي السائد وإعتماده بشكل كبير على قطاع المحروقات. من خلال ما تم تقديمة نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: **ما هي مستويات التنويع الإقتصادي التي يتخذها الإقتصاد الجزائري في ظل التغيرات الحاصلة في أسعار البترول؟**

فرضيات البحث: كإجابة مختصرة ومبنية عن ما هو ظاهر نتقدم بالفرضيات التالية:

- الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد على عوائد قطاع المحروقات بشكل كبير؛
- هناك علاقة عكسية بين التوسع والتقلص في قطاع المحروقات على مستوى الناتج المحلي ومستويات التنويع الإقتصادي لهذا الأخير.
- **أهمية البحث:** تكمن أهميته في إعطاء لمحة حول التأثيرات التي تلحقها تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الكلية، كما يقدم البحث قياس لمستويات التنويع الاقتصادي والتي شملت الأزمة السعرية الخاصة بسنة 2014 وبهذا يكون التحليل قد شمل فترة حرجة يمكن إستصاغة بعض الإستنتاجات المهمة منها.

أهداف البحث: الغرض من هذا البحث هو تسليط الضوء على مجموعة من الأهداف وهي :

- التعرف على مكانة قطاع المحروقات في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وهيكل الإيرادات العامة في الجزائر؛
- التعرف على مدى تأثير التغير في أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؛
- التعرف على مستويات التنويع الإقتصادي قبل وبعد الأزمة السعرية للبترول لسنة 2014؛
- تقديم بعض الخطوات الإستراتيجية بخصوص تسريع من عملية التنويع الإقتصادي في بعض البلدان.

منهجية البحث: للتقديم السليم لمختلف محاور البحث نقدم الجانب النظري للتنويع الاقتصادي ومتطلبات نجاح إستراتيجية التنويع باستخدام المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي للمحور التطبيقي من الدراسة بإستخدام مجموعة من الإحصائيات الصادرة عن جهات رسمية جزائرية، وذلك للفترة 2010-2019 والتي عرفت إتجاهات مختلفة فيما يخص لأسعار البترول.

خطة البحث: من أجل عرض موضوع البحث بطريقة سليمة تمكننا من الإجابة على إشكالية البحث، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: الدراسات السابقة.

المحور الثاني: ماهية التنويع الإقتصادي (المفهوم –مستويات التنويع – مؤشرات القياس التنويع الإقتصادي).

المحور الثالث: تحليل التنويع في الاقتصاد الجزائري للفترة 2010-2019.

المحور الرابع: متطلبات نجاح إستراتيجية التنويع الإقتصادي .

أولا: الدراسات السابقة:

1-محمد كريم قروف (2016) بعنوان**"قياس وتقييم التنويع الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014"**، تمثل الهدف من هذه الدراسة الى قياس درجة التنويع الإقتصادي في الجزائر إنطلاقا من تطور تركيبة : الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات ، الواردات، الإيرادات الحكومية، العمالة، إجمالي تكوين رأس مال ثابت، وخلصت الدراسة الى أن التنويع الإقتصادي المقاس بمؤشر هيرفندال-هرشمان يعكس تنوعا ضعيفا ومعتمد على قطاع المحروقات في صادراته وإيراداته، إلا أن الدراسة لم تشمل فترة ما بعد الأزمة السعرية للبترول في منتصف 2014، والتي ربما يمكن إستصاغة نتائج مختلفة عن ماتم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة.

2-هيبة الله أوريسي (2018) بعنوان" **الإقتصادي الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الإقتصادي – دراسة تحليلية خلال فترة (2012-2016)**"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وضعية الإقتصاد الجزائري مع تحليل أثر إنخفاض أسعار النفط على بعص=ض المؤشرات الإقتصادية الكلية، مع دراسة التنويع الإقتصادي وفق مؤشر هرفندال-هرشمان، وخلصت الدراسة إلى أن الإقتصاد الجزائري لا يزال ريعي يتأثر تقلبات في أسعار البترول، كما أنه من حيث مصادر الدخل لا يزال أحادي غير متنوع في إيراداته.

3-دنيا منشول (2020) بعنوان "**التنويع الإقتصادي في الحزائر: الواقع وإمكانية التحقيق**"، هدفت هذه الدراسة الى عرض واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر، حيث كان من أهم نتائجها أن الاقتصاد الجزائري غير متنوع منا انه مع رصد قيم لمؤشر هيرفندال-هرشمان ضئيلة إلا أنه كان بفعل تراجع مساهمة قطاع المحروقات في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، وعدم التنوع في الصادرات و الهيمنة عليها من قبل الصادرات من المحروقات، كما تقترح الدراسة إتباع سياسة إحلال الواردات من خلال إسترتيجية التصنيع .

ثانيا:ماهية التنويع الإقتصادي (المفهوم –مستويات التنويع – مؤشرات القياس التنويع الإقتصادي).

يمكن عرض ذلك من خلال ما يلي:

1.1. مفهوم التنويع الإقتصادي:

يقصد بالتنويع الاقتصادي، تلك العملية التي تتيح مجالا واسع لترسيخ، أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يتصف بالتنوع، يكون مستقرا،كفؤا ،يتضمن مبادئ وأهداف تعميق التماسك والتكامل الإقتصادي والاجتماعي، ويؤدي دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية. (عبد العزيز , بوكار، 2015)

ويعرف كذلك على أنه " العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أن يترجم في صورة تنويعا لأسواق الصادرات أو تنويعا لمصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الإستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة. (بالباهي ، 2016)

2.1.أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية : هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن اقتصاد أكثر تنوعا أهمها أن يصبح الإقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق مكاسب تجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص. (باللعما و دحمان ، 2018)

وكذلك تتجلى أهمية التنويع الاقتصادي في النقاط التالية :(فاتح ، محمد سعيداني ، و رزيقات ، 2017)

- تنمية و تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- توفير الحماية للاقتصاد في الظروف الطارئة؛

- زيادة الدخل الوطني من خلال تعزيز دور الإستثمار الأجنبي في النشاط الإقتصادي؛
- زيادة النشاط الإقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص.

5.1.مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي: هناك العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس مختلف مستويات التنويع الإقتصادي، حيث نختصر الذكر أهم هذه المؤشرات:

1.5.1.مؤشر هرفندال-هرشمان (HHI): يعتمد معامل هرفندال–هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه. ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي .

وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال ثمانينيات القرن الماضي لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين .كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى تنوع في قطاع التصدير. ويعرف هذا المؤشر بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث (N) عدد النشاطات،(xi) قيمة المتغير في النشاط (i)،(X)القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات ،وتتراوح قيمة معامل هيرفندال– هيرشمان بين الصفر و الواحد أي ($0 \leq H \leq 1$).

فإن كان صفرا كان هناك تنوعا كاملا في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنويع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط من النشاطات الإقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي .وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليلا على ضعف الإقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها. (محمد كريم ، 2016).

2.5.1.مؤشر أوجيف (ogive index): يقيس هذا المؤشر التنوع الاقتصادي عن طريق التوزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات في بلد ما بحيث يمكن ان يكون موضوع متغير النشاط الاقتصادي هو العمالة او الصادرات او الدخل او الناتج المحلي الإجمالي، و يحسب على النحو التالي :

$$ogive\ index = \sum_{i=1}^{N} \frac{(Si - 1/N)^2}{1/N}$$

حيث **N** هي عدد القطاعات في البلد ،و **Si** هي حصة القطاع من النشاط الاقتصادي بحيث يمثل التوزيع المتساوي للنشاط الاقتصادي بين القطاعات تنويع اقتصادي أعلى ويعني التوزيع المتساوي **Si** تساوي **1/N** أي الحصة المثالية لكل قطاع بحيث تتراوح قيمه بين 1 و 0 مثل معامل هرفندال- هرشمان والتي تفضي إلى نفس التفسير.(the secretariat of United nations, 2016) .

3.5.1.معامل التركز(concentration): يعد مؤشر جيني من افضل المقاييس التركز و ابسطها، وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني منها:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (x_k - x_{k-1})(y_k - x_{k+1})$$

حيث **xk** التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الاجمالي) الذي يمثل على محور الافقي، و **y**k التكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور الراسي(عدد القطاعات)، بينما يدل nعلى عدد القطاعات .(ممدوح ، ماي 2011).

6.1.مستويات التنويع الإقتصادي:

تناولنا في هذه الدراسة مستويين من التنويع الإقتصادي هما:

1.6.1.تنويع الإنتاج: على مستوى الإقتصاد ككل، يحصل تنويع الإنتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الإقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة والخدمات، وهنا يظهر بجلاء أن تنويع الناتج لابد ان يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الإقتصادي، بإعتبار أن هذا القطاع (الصناعة) هو محور التحولات الهيكلية في الإقتصاد، وذلك بالنظر الى دورة كقطاع قيادي، يضمن توسعا وتشابكا لكافة النشاطات في إطار متكامل الأبعاد. (هيبة ا الله، جوان 2018)، وهو ينطبق بشكل خاص على الإقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من إعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية،وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد الطبعية" أو "المرض الهولندي" التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو

الأنشطة ذات المستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناها الاكثر شمولية. (بالباهي، 2016).

2.6.1.تنويع التجارة الخارجية: يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، غنم خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات يمكن معرفة من جهة مدى الإعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها الى اجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة . فشدة الإعتماد هذه ستؤشر في إمكانية إستمرار عملية التنمية الغقتصادية، وبالتالي فإن هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لإستمرارها. وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع اصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الاولية فحسب بل أيضا بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها. (محمد كريم ، 2016).

ثالثا: تحليل التنويع في الاقتصاد الجزائري للفترة 2010-2019.

سيتم توضيح ذلك من خلال مايلي:

1.تحليل التنويع على مستوى الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

يتضح من خلال الشكل رقم (01) والذي يوضح مساهمة القطاعات الإقتصادية في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، حيث نبدأ وبالتحديد قبل أزمة منتصف سنة 2014 والتي عرفت انهيارا لأسعار البترول، بلغت نسبة مساهمة قطاع المحروقات 29.8 % سنة 2013؛ أي تقريبا ثلث الناتج المحلي الإجمالي وبقيمة تقدر ب:4968 مليار دج، لتنخفض مع تراجع أسعار البترول الطفيف لسنة 2014 مقارنة بسنة 2015 إلى 27 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ومع مواصلة الإنهيار القياسي لأسعار البترول سجلت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج ما قيمته 3134.2 مليار دج مع انخفاض في نمو الناتج بـ :-3.1% وذلك سنة 2015، ومع مواصلة انخفاض أسعار البترول سنة 2016 سجل قطاع المحروقات نموا سالبا والذي ترجم بانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ب:3.3% متراجعا عن سنة 2015 والذي حقق 3.7% وهذا في ظل نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى (أي نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات) والتي حققت نموا موجبا بـ: 6.8%، ومع تحسن في أسعار البترول لسنتي 2017 و2018 عاود قطاع المحروقات ارتفاعه ب:3608.8 و4547.8 مليار دج على التوالي،مساهما في نمو للناتج الداخلي الخام الإسمي، ولكن مع انخفاض في قيمة الإنتاج في هذا القطاع بالمقارنة بسنة 2016 ب: -2.4% و -6.4% سجل الناتج الحقيقي نموا قدره 1.6% وذلك لسنة 2017 ، و 1.2% سنة 2018.

ISSN: 2661-7161 EISSN:2716-9073

الشكل رقم 01: أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

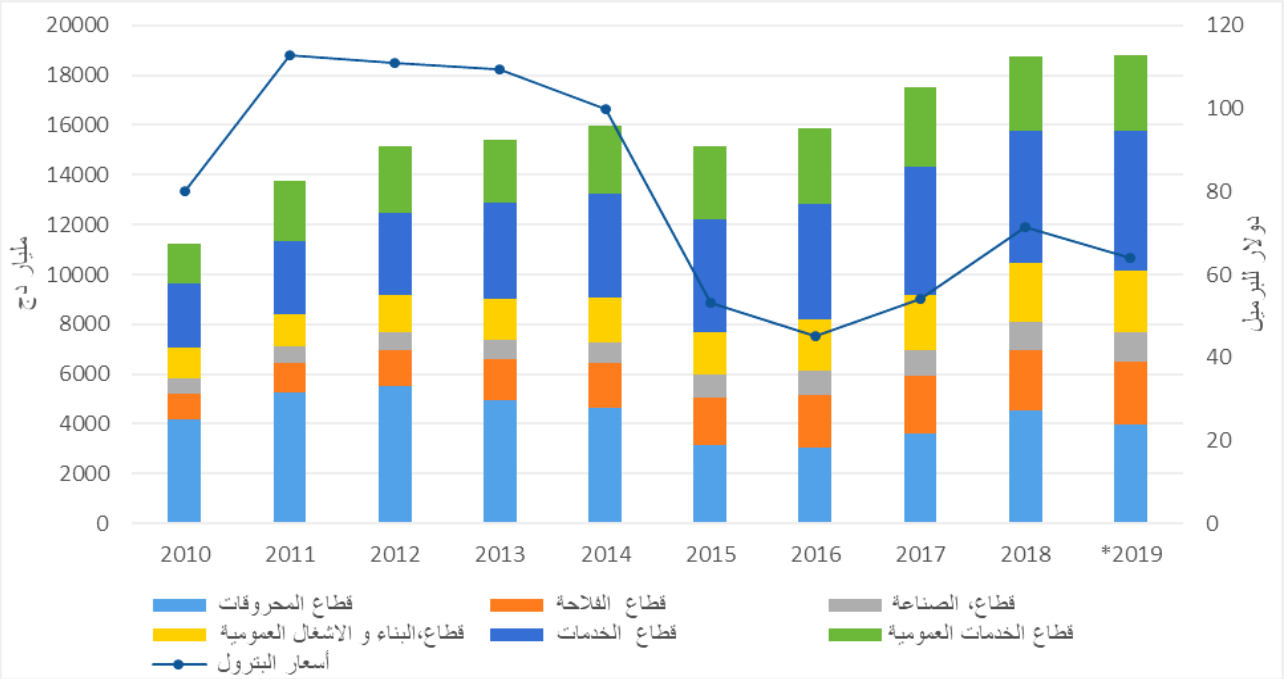

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الملحق رقم 01.

يظهر الشكل رقم (02) والذي يوضح قيم التنويع الاقتصادي السائد على مستوى الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2010-2019 أن مؤشر التنوع يأخذ قيما كبرى كلما كانت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج كبيرة؛ أي بارتفاع أسعار البترول، فمثلا نأخذ أعلى قيمة سجلها هذا المؤشر سنة 2011 والتي قدرت بـ:0.26 وهذا بالموازاة مع ارتفاع أسعار البترول والنسبة الكبيرة لمساهمة قطاع المحروقات في تركيبة الناتج؛ أي بحوالي 35% من اجمالي الناتج، ليبدأ مؤشر هرفندال-هرشمان بالتراجع ابتداء من سنة 2012 إلى غاية سنة 2018 ليسجل أدنى قيم التنوع بـ: 0.208 و0.204 و0.213 للسنوات 2015 و2016 و2017 على التوالي وهذا نتيجة لتراجع مساهمة قطاع المحروقات وضعف المساهمة النسبية للقطاعات الأخرى، خاصة القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي وهذا إن دل فإنما يدل على المساهمة الكبيرة التي يحظى بها قطاع المحروقات في تركيبة الناتج حتى في ظل انخفاض أسعار البترول لأن القطاعات الأخرى تعاني هشاشة في المساهمة، ليستقر المؤشر بالموازاة مع الاستقرار النسبي لأسعار البترول، ، وهو ما يستوجب إرساء إقتصاد سليم يعتمد على التنويع في تركيبته من خلال قطاع فلاحي وآخر صناعي فعالين ومرنين يواكبان الزيادات في الإستهلاك الكلي للأفراد ويتمتعا بخواص التنافسية العالمية.

الشكل رقم 02: مؤشر هرفاندال-هرشمان لمستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر .

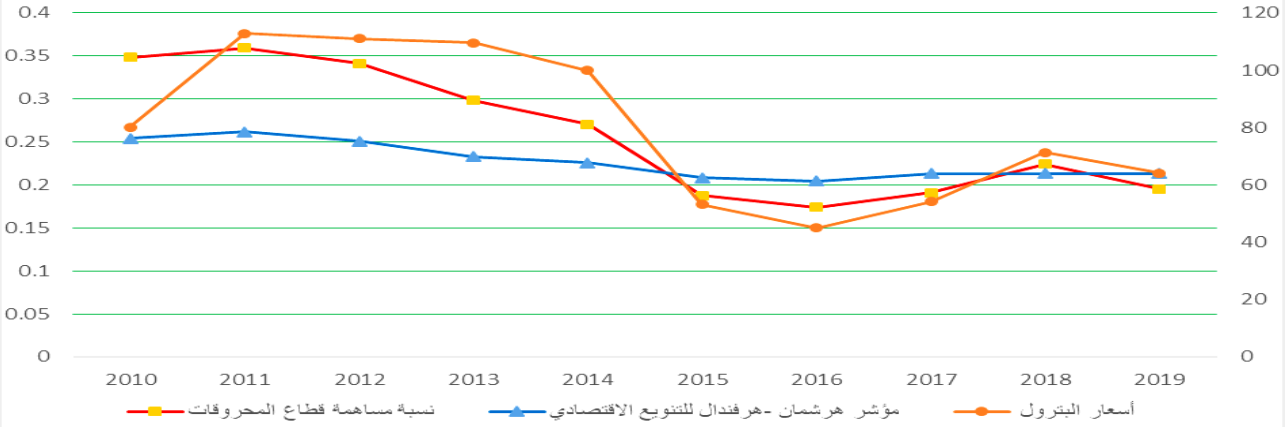

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الملحق رقم 01.

2.تنويع مصادردخل الإيرادات العامة.

بالنظر إلى مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة يظهر جليا أن مسار نمو أو تغيرات حصيلة الإيرادات العامة هو مسار نمو حصيلة الجباية البترولية أو بالأحرى أسعار البترول في الأسواق العالمية، والتي بلغت سنة 2012 ؛ أي الجباية البترولية ماقيمته: 4184.3 مليار دج من إجمالي الإيرادات والتي كانت بقيمة: 6339.3 مليار دج من نفس السنة؛ أي بحوالي ثلثي وهو ما يؤكد خطورة الإعتماد على مورد كهذا في تمويل النفقات العامة، لتتراجع الإيرادات العامة للدولة بالموازاة مع تراجع أسعار البترول بداية من منتصف سنة 2014 لتعرف ما قيمته 5719 مليار دج، وماقيمته 5103.1 و5110.1 مليار دج سنتي 2015 و2016 على التوالي، مع العلم أن النمو الطفيف في حصيلة الإيرادات العامة سنة 2016 بالنسبة لسنة 2015 - بالرغم من التراجع المسجل في أسعار البترول ب :45 دولار للبرميل مرده التحسن في الإيرادات من الجباية العادية، وهنا نشير إلا أنه ذلك كان سببه فرض زيادات على بعض الضرائب والرسوم وبعض الرخص، لتعاود الإيرادات العامة نموها مع تحسن سعر البرميل من النفط بما يقارب 54.1 و 71.3 دولار للبرميل على التوالي لسنتي 2017 و2018 مع تحسن في مساهمة الجباية العادية لتبلغ الإيرادات العامة أقصى حصيلة لها حاليا ب: 6504 مليار دج وبمساهمة لقطاع المحروقات ب:40.5 % مع تراجع أسعاره عن القيم التي كان يحققها وهذا يدل على هشاشة هيكل الإيرادات العامة ولاتنوع في مصادر تمويله أو أوعيته الضريبية.

الشكل رقم 03: أثر تغيرات أسعار البترول على الإيرادات العامة للخزينة في جزائر.

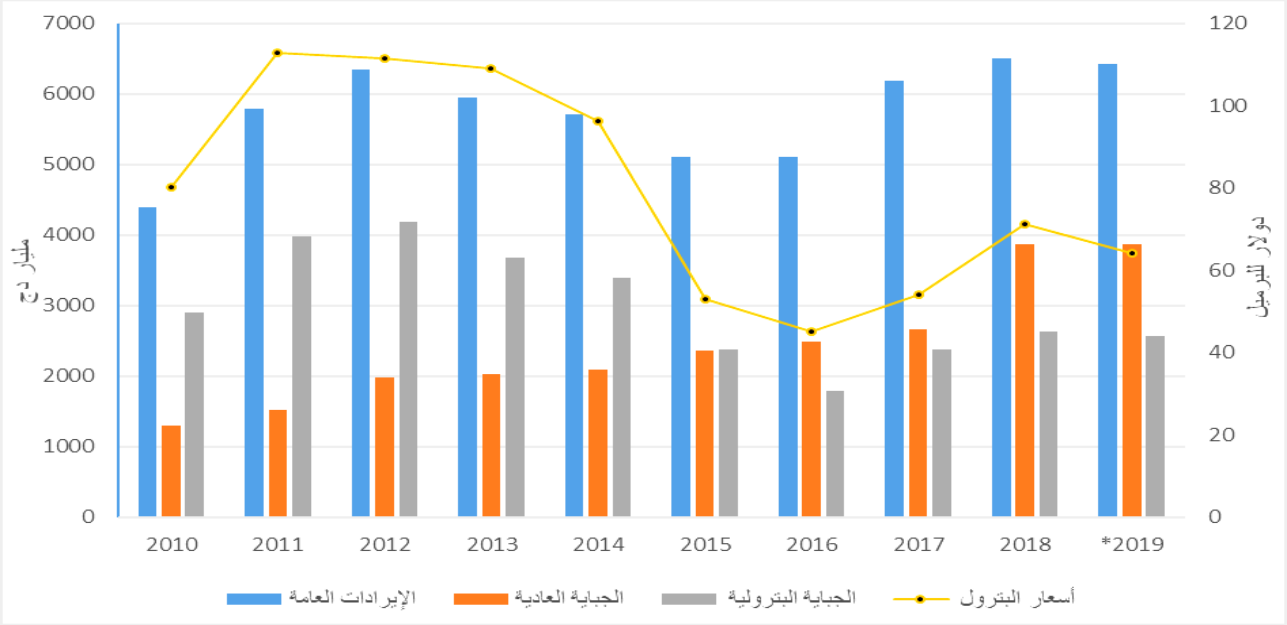

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الملحق رقم 02.

3.تحليل التنويع على مستوى الصادرات.

كإنعكاس لهشاشه وعدم التنوع في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي وضعف منافسة المنتوج الوطني بالمقارنة بالمنتوج المستورد أو الخارجي، لاتزال الصادرات من قطاع المحروقات تكاد تكون كلية حتى في عز الصدمات السعرية البترولية، حيث بلغت أعلى قيمة الصادرات من المحروقات وفق الفترة قيد التحليل 5548.33 مليار دج سنة 2012، وبنسبة مساهمة قدرها 98.38%، لتواصل الصادرات الكلية تراجعها بالموزاة مع تراجع أسعار البترول وانعكاس ذلك على صادرات المحروقات، حيث يظهر الشكل رقم (03) أن إتجاهات الصادرات هي من اتجاه صادرات قطاع المحروقات حيث بلغت نسبة مساهمة هذا الأخيرة 95.71% وذلك سنة 2015 بقيمة 3306.94 مليار دج وبتراجع في النسبة الكلية للصادرات بالمقارنة مع سنة 2014 بنسبة -29.40% ونسبة نمو قدرها -7.5% سنة 2016، وهذا يدل على مكانة هذا المورد في التحكم في إجمالي الصادرات، لتعاود تحسنها مع تنامي أسعار البترول سنة 2017 و2018 بحيث سجل قطاع المحروقات قيمة 3689.83 و4957.5 مليار دج على التوالي وبنسب نمو قدرها 20.5% و34.5% وما يلاحظ هو الحساسية الكبيرة لهذا المورد الطبيعي وقدرته على قلب الموازين والمؤشرات الكبرى، لتنتقل قيمة الصادرات الكلية إلى 3841.7 و5274 مليار دج مع بقاء نسبة الصادرات من المحروقات مهيمنة على إجمالي الصادرات بنسبة 96.04% و94.6% خلال سنتي 2017 و2018.

الشكل رقم 04: أثر تغيرات أسعار البترول على حصيلة الصادرات الجزائرية.

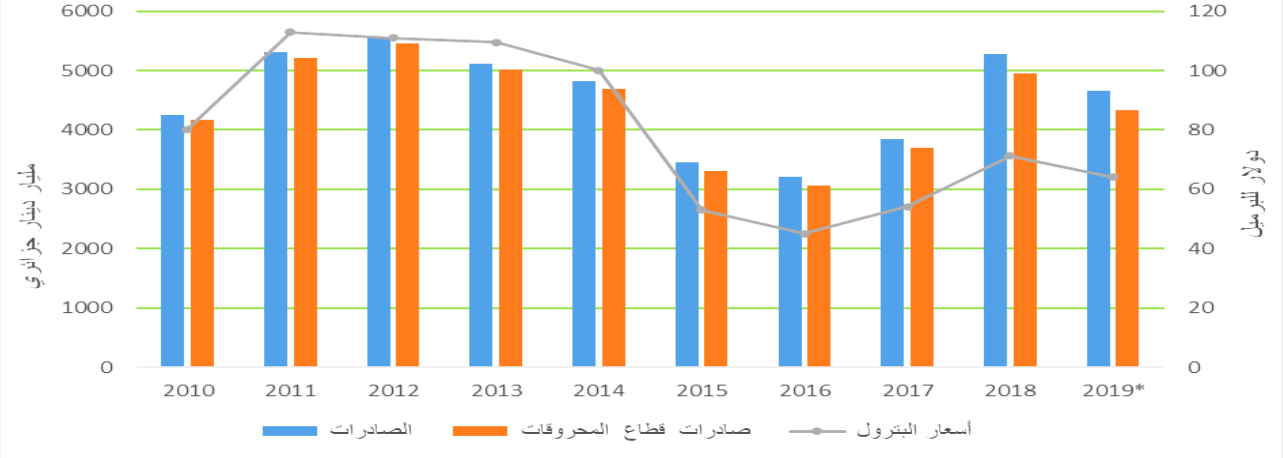

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الملحق رقم03.

وبالنظر الى تركيبة باقي الصادرات من خلال الجدول رقم () والتي هي في الغالب لا تتجاوز نسبة 05%من إجمالي الصادرات، نجد أن هناك غياب للتنويع في تركيبة باقي الصادرات وإعتماد على تصدير المواد الأولية والمواد النصف مصنعة، مع التذبذب في قيمة الصادرات من المواد الغذائية، وإنعدام في أغلب السنوات لصادرات التجهيزات الفلاحية، وهذا مايعكس تركيبة الناتج المحلي الإجمالي الذي يفتقر إلى المساهمة الكبيرة لقطاعي الفلاحة والصناعة.

الجدول رقم (01): تركيبة الصادرات خارج المحروقات للجزائر

السنوات	السلع الإستهلاكية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد النصف مصنعة	المواد الأولية	المواد الغذائية
2010	16	36	0	1495	162	357
2011	18	30	0	1519	167	314
2012	18	25	0	1608	108	402
2014	10	15	2	2350	110	323
2015	11	17	0	1685	105	239
2016	18	53	0	1299	84	327
2017	20	78	0	1410	73	349
2018	7	16	0	461		100
2019	36	83	0	1445	96	408

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائرعلى الموقع :

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

رابعا: متطلبات نجاح إستراتيجية التنويع الإقتصادي :

على العموم لا يوجد إجماع واضح على الإجراءات الضرورية لتحقيق التنويع الاقتصادي. الإستنتاج الأكثر إقناعًا إستنادًا إلى الدراسات الحديثة والذي أكدته التجربة العملية لمعظم البلدان الناجحة، مثل تشيلي، هو أن أهم خطوة يمكن أن تتخذها الحكومة هي التركيز على الأساسيات، أي الحفاظ على إستقرار الإقتصاد الكلي وتحسين مناخ الأعمال (السيطرة على التضخم ، وسياسة التجارة المفتوحة ، والشفافية والحوكمة الرشيدة، وسياسة مالية متحفظة ومضادة للتقلبات الدورية ، وقطاع مصرفي سليم ، وما إلى ذلك) ؛ للاستثمار في البنية التحتية (الطرق والاتصالات والوصول إلى الكهرباء والمياه) ؛ لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص؛ والاستثمار في الأفراد، وخاصة في التعليم على جميع المستويات (the secretariat of United nations, 2016) حيث تتعدد إستراتيجيات المنتهجة للتنويع الإقتصادي حيث نخص بالذكر التجربة الإماراتية في هذا الشأن والتي نلخص أهمها في النقاط التالية:

- تحسين مساهمة القطاعات الإقتصادية غير النفطية، حيث قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتفعيل دور القطاع الصناعي، في إطار رؤية شاملة بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي في مجال السلع الضرورية، من خلال إقامة عديد من المنشأت الصناعية في مجال الصناعة البترولية والبتروكيماوية والصناعات التحويلية غير البترولية؛ (وسيلة ، 2017)

- إزدياد الإهتمام بسياسة الإنماء القائم على إستثمارات القطاع الخاص، فقدمت الإمارات من أجل ذلك الحوافز والإعفاءات المختلفة للمستثمرين، ومثال على ذلك إنشاء المناطق الصناعية، أما القطاع العام فقد إهتم ببرامج تقديم المعونة ضمن سياسة المبادلة الإقتصادية (الأوفست)، الذي يعد مشروعا رائدا يهدف إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة، والخبرات الفنية المتخصصة للإستفادة منها في تطوير قاعدة إنتاج الصناعي والخدمي؛ (عاطف، 2013)

- إيلاء الإهتمام الكبيرا بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الحيوي في تعزيز مسيرة النمو. حيث تشير الإحصائيات إلى أن دولة الإمارات أصبحت تضم قرابة 350 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة؛ أي ما يمثل 94% من إجمالي الشركات العاملة فيها والتي توفر فرص عمل لحوالي 86% من القوى

العاملة فيها فضلا عن مساهمة هذه المؤسسات بحوالي 60% من الناتج المحلي خارج المحروقات؛ (جبار وحميدة ، 2017)

- إنتهاج سياسة التصنيع لإحلال الواردات (ISE) والتي هي إستراتيجية تنموية تهدف إلى تلبية الطلب المحلي من خلال إحلال المنتجات المحلية مكان المنتجات المستوردة، مما يسهم في ظهور صناعات ناشئة، (نور الدين، بدون سنة نشر) في حين أن بلدان أمريكا اللاتينية الكبرى مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك حققت بعض النجاح في إستراتيجية إحلال الواردات، فشلت البلدان الأصغر والأفقر في تصنيع إقتصاداتها بإتباع سياسات موجهة نحو الداخل بصرامة. في المقابل، تُعزى تجربة التصنيع الناجحة لبعض الدول الآسيوية، بما في ذلك ماليزيا وجمهورية كوريا، إلى حد كبير إلى سياسات تعزيز الصادرات بدلاً من إستراتيجيات إستبدال الواردات.(the secretariat of United nations, 2016)

الخلاصة:

تبين من خلال ما تم تحليله في هذه الورقة البحثية مختلف النتائج التي نوجزها كتالي:

- لا يزال قطاع المحروقات حتى مع انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية يمثل نسب مساهمة هامة في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي؛
- لا تزال الجباية البترولية تعتبر موردا هاما من موارد تمويل الإيرادات العامة بنسبة 40.5% لسنة 2018، كما أن انخفاضها يؤدي إلى ارتفاع الرسوم والضرائب التي تفرض على القطاعات الأخرى؛ أي الرفع من معدل الضغط الضريبي وهو حال قانون المالية لسنة 2016؛
- هشاشة الصادرات خارج المحروقات، والإعتماد شبه الكلي على تصدير الموارد الطبيعية منها البترول الذي لم تنخفض نسبته عن 95% وذلك في خضم الأزمة السعرية في أسواق البترول؛
- تحكم قطاع المحروقات في مسار وإتجاهات التنويع الإقتصادي، حيث أنه حتى في فترة الأزمة السعرية في قطاع المحروقات، تم رصد نسب لتنويع الإقتصادي عالية لم تنخفض عن 0.20 وفق مؤشر هرفندال-هرشمان تنمي على تركز القيمة المضافة على قطاعات محددة ومنها في المقام الأول قطاع المحروقات بحوالي 22.4% من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2018؛

وفي الأخير ولتعزيز إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر نقترح مجموعة من التوصيات التي نرى أنها مفيدة وهي :

- النهوض بالقطاعين الصناعي والفلاحي وبعث الإستثمارات فيهما، مع تركيز الإنفاق عليهما من خلال إنشاء مخابر متخصصة تعالج مواطن الضعف فيهما،خاصة القطاع الفلاحي والذي يزال رهن العوامل المناخية؛
- ترشيد الانفاق العام خاصة منه الاستثماري، ووضعه في الأوعية الفعالة للنمو الاقتصادي، ولا يكون ذلك إلا من خلال دراسات وأبحاث والتي تتمثل؛ أي هذه الأوعية في الغالب في البنية التحتية الفعالة، المورد البشري(التعليم ذو الجودة العالية والمرافقة والعناية الصحية)؛ وهو ماجاءت به نماذج النمو النابع من الداخل؛

- إقامة الشراكة مع الدول الصناعية الكبرى، وذلك بغية التسريع من عملية نقل التكنولوجيا للجزائر، وتأثير الإحتكاك المعرفي على تكوين رأس مال البشري المحلي ذو الكفاءة العالية القادر على الابتكار وإنشاء أفكار جديدة، والتي تساعد في تقديم دفعة قوية للقطاعات الاقتصادية، خاصة الصناعي منها؛ فعلى سبيل المثال ركزت ماليزيا والمكسيك (فاتح , محمد سعيداني و رزيقات , 2017) على ما يتطلبه إنشاء مجمعات صناعية من بنية تحتية ورأس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع من خلال:

- تدريب العمال وتعزيز مهاراتهم كما قامت برعاية العمال للحصول على تدريبات وخبرات من جهات أجنبية؛ وبمرور الوقت بدأت تحصد ثمار هذه الإستثمارات حيث تمكنت من تكوين قوة عاملة عالية المهارة؛
- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الإقتصادي خاصة الحلات المشابهة للحالة الجزائرية ونخص بالذكر التجربة الإماراتية والتي تعد من أبرز الدول النفطية والتي تنعم بعائدات كبيرة لقطاع المحروقات.

الهوامش:

1-النشرو الإلكترونية لصندوق النقد الدولي. (2016). **الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد وتشكيله في سياق انخفاض إيرادات البترول**. على الموقع :
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2015/09/28/04/53/sonew052016a

2-عبد العزيز بوكار;(2015). **الاقتصاد الجزائري بين خيار التويع و خيار الأمن الطاقوي**. مجلة الحقيقة، 14(34)، ص 334-335.

3-موسى بالباهي . (2016). **التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي للتنمية المستدامة في الدول النفطية**. المجلة الزائرية للتنمية الاقتصادية(05)، ص:135.

4-أسماء بللعما، و بن عبد الرحمان دحمان . (2018). **إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**. مجلة الإجتهاد للدرسات القانونية والإقتصادية، 07(01)،ص: 332.

5-غلاب فاتح ، محمد سعيداني، وبوبكر رزيقات . (2017). **السياسات والتجارب الرائدة في مجال التنويع الإقتصادي**. مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، 01(01)،ص: 85.

6-أوريسي هيبة ا الله . (جوان 2018). **الإقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الإقتصادي - دراسة تحليلية حلال الفترة 2012-2016**. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي (09)، 693.

7-the secretariat of United nations. (2016). **the concept of economic diversification in the context of response measures**. United nations, p:12.

8-عوض خطيب ممدوح . (ماي 2011). **أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**. المجلة العلمية للعلوم الإداري، 18(02)، 207.

9-قروف محمد كريم . (2016). **قياس وتقييم مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية (2014-1980)**. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 09(02)، ص: 640.

10-بوفنتش وسيلة . (2017). **إقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الإقتصادي**. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات(05)، 217.

11-لافي مرزوك عاطف. (2013). **التنويع الإقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**. مجلة *الإقتصاد الخليجي*(24)، 07.

12-بوكثير جبار ، و زرقوط حميدة . (2017). **قراءة لإستراتيجية التنويع الإقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة** -إنجازات رائدة وأفاق مستقبلية واعدة. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية (07)، 338.

13-شارف نور الدين . (بدون سنة نشر). **فرص التنويع الإقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسات التصنيع لإحلال الواردات**. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات(12)، 38.

الملحق رقم01.

السنوات	نمو الناتج المحلي الحقيقي	الناتج المحلي الإجمالي	أسعار البترول	قطاع المحروقات	قطاع الفلاحة	قطاع الصناعة	قطاع البناء والاشغال العمومية	قطاع الخدمات	قطاع الخدمات العمومية
2010	-	11991.6	80.2	4180.4	1015.3	617.4	1257.4	2586.3	1587.1
2011	-	14588.5	112.9	5242.5	1183.2	663.8	1333.3	2933.2	2378
2012	-	16209.6	111	5536.4	1421.7	729.5	1491.2	3305.2	2648.1
2013	-	16647.9	109.5	4968	1640	771.8	1627.4	3849.8	2551.2
2014	-	17228.6	100	4657.8	1772.2	837.7	1794	4186.4	2738.4
2015	3.7	16702.1	53.1	3134.2	1935.1	904.6	1717.2	4546.6	2910.7
2016	3.3	17406.8	45	3025.6	2140.3	975.7	2069.3	4637.8	3018.9
2017	1.6	18906.6	54.1	3608.8	2318.9	1037	2213.6	5153.9	3175.5
*2018	1.2	20259	71.3	4547.8	2427	1127	2346.5	5305.3	3006.5
*2019	-	20428.3	64.1	3990.4	2529.1	1165.7	2492	5583.9	3052.8

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2014، 2017.

*https://www.ons.dz

الملحق رقم 02.

السنوات	الإيرادات العامة	الجباية العادية	الجباية البترولية
2010	4392.9	1298	2905
2011	5790.1	1527.1	3979.7
2012	6339.3	1984.3	4184.3
2013	5957.5	2031	3678.1
2014	5719	2091.4	3386.2
2015	5103.1	2354.7	2373.9
2016	5110.1	2482.2	1783.4
2017	6182.8	2663.1	2374.2
2018	6504	3871	2634
*2019	6,433	3,872	2,561

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2014، 2017.

*https://www.ons.dz

الملحق رقم 03.

السنوات	الصادرات الكلية	صادرات قطاع المحروقات	نسبة الصادرات من المحروقات%
2010	4247.33	4175.22	98.30222752
2011	5308.44	5218.75	98.31042642
2012	5548.33	5458.9	98.38816365
2013	5105.8	5022.61	98.37067649
2014	4818.21	4683.74	97.20912953
2015	3455.04	3306.94	95.71350838
2016	3212.77	3060.03	95.24584704
2017	3841.73	3689.83	96.04605217
2018	5273.94	4957.5	94.61
2019*	4656.49	4330.54	93.95

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2014، 2017.

- بنك الجزائر، النشرة الثلاثية رقم 48، ديسمبر 2019.